السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس 8 أيلول 2016 – الموافق 6 ذي الحجة 1437 هـ ـ العدد 13461

AS-SAFIR Arabic political daily - Thursday September 8, 2016 N° 13461

1

نساء يرتضين بدور «النسوان» في العراق: سياسيات وإعلاميات يلبسن الدور ويرسّخن الذكورية. والسيول المدمرة في موريتانيا: إهمال وفساد. و«بيتونة» عن الشاعر والشرطي والسياسي.

2

خطر سيادة «الإخضاع الطوعي» في تونس: وظائف الحكومة الجديدة. والأطفال في اليمن يبيعون الرصاص والشظايا للحصول على الحلوى. وفي «فكرة»: الهفوات المضحكة للسياسي الفرنسي شوفنمان بخصوص الإسلام.

3

الغربيون يعيدون «اكتشاف» السودان. وفي بألف كلمة: المستوطنات تأكل القرى الفلسطينية. ومدونات عن الاختفاء القسري والإعدام بمصر ومن العراق. ومزيد من النصوص على الموقع: من سوريا ومصر وتونس.

4

الأرضية الحالية لعنف (بعض) المسلمين

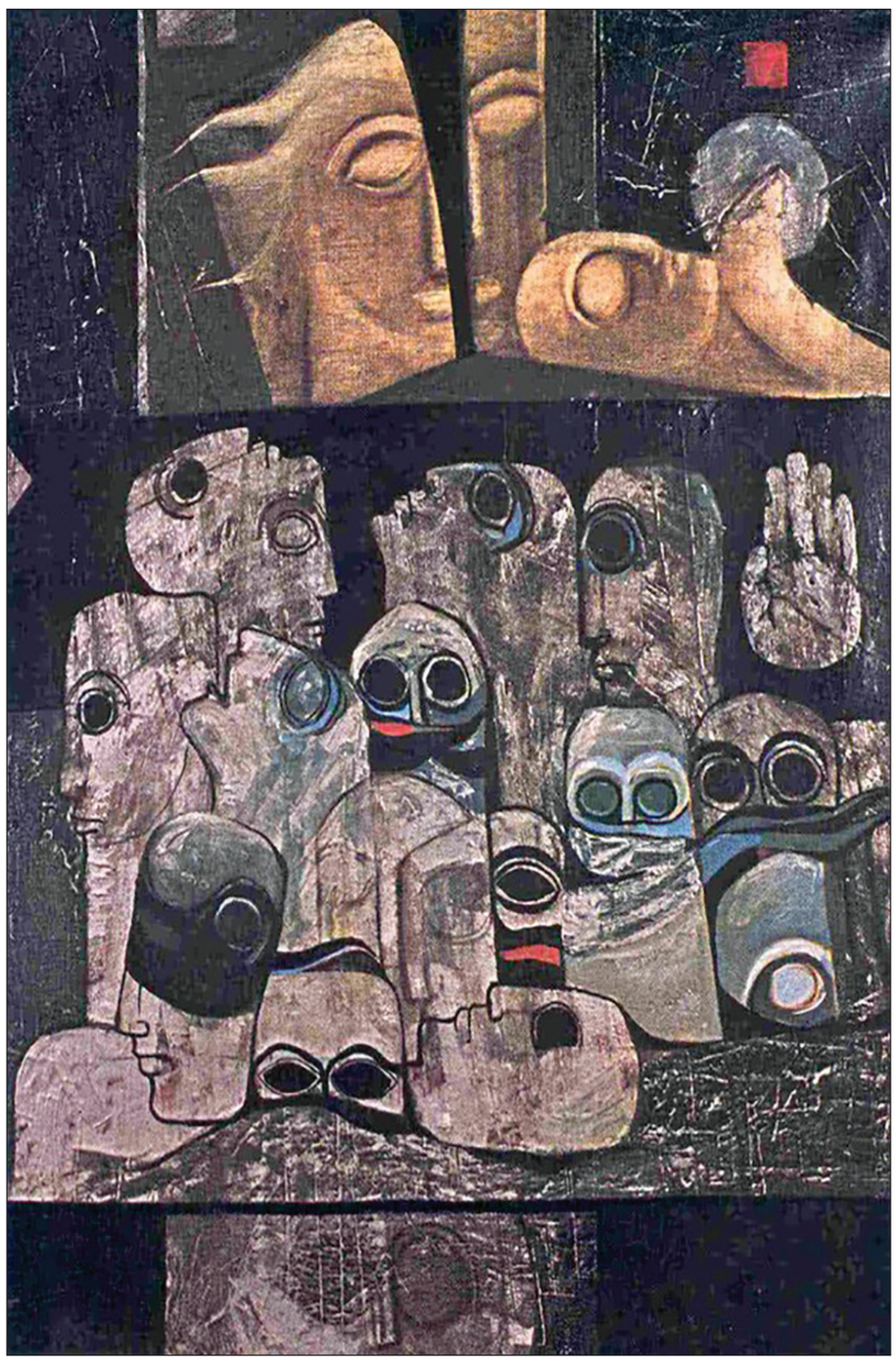

أمين عباس – العراق

منذ فترة من الزمن، لعلّ بداياتها تقع في أوائل الثمانينيات، أصبح الإسلام مرتبطاً بالعنف. حدث ذلك في الدول ذات الأكثرية المسلمة كما في الدول حيث هم أقلية. الدين بذاته لا يستطيع أن يفسر الأمر، بل إنّ ظهور العنف ترافق مع محطات تاريخية لتطوّر الرأسمالية. وكإطار عام، يَظهر أثر التهميش الكبير الذي لحق بفئات اجتماعية أساسية نتيجة العولمة الليبرالية، وعلى الرغم من التراكم المالي الكبير لدى الدول النفطية.

الدين كحافز؟

لم تكن الفرقُ التي تلجأ إلى العنف كوسيلة لإقامة سلطة إسلاميَة أو لمحاربة الغرب، دائماً مؤثرة سياسياً. كيف إذاً نفسر أن أرضية أكثر أعمال العنف السياسية أصبحت إسلامية في كل أنحاء العالم، ولماذا أصبح من السهل على (بعض) السلفيين إقناع (بعض) الشباب بالعمليات الانتحارية؟

الجواب ليس بسيطاً! من الواضح أن الثقافة الإسلامية وثقافات المسلمين مهمّشة عالمياً، وأن الشعوب المسلمة تقف خارج التاريخ العصري والحضارة الحالية! نرى ذلك بشكل واضح في الفنون والأدب والموسيقى والتكنولوجيا ومستوى الجامعات والمدارس إلخ.. وإن وُجد مسلمون مخرطون ثقافياً في هذه العولمة فهم طيور يغرّدون خارج سربهم، ولا يمكن لمجتمعاتهم الاستفادة منهم إلاّ جزئياً وعرضياً.

هذا التهميش الثقافي حصل أيضاً في أواخر الإمبراطورية العثمانية، وكانت ردة فعل المجتمعات المسلمة الانفتاح النسبي على ثقافة الغرب، وخاصة عبر حركات التحرر الوطني التي استطاعت وقف الإحباط الفكري والثقافي الذي عانى منه المسلمون العرب، إذ تبنّت البنية المؤسسية الغربية على الصعيد الثقافي والحقوقي والاقتصادي.

لكن، هذا التهميش الثقافي/ الفكري الجديد لا يكفي لتفسير ظاهرة العنف تلك. والهزيمة الثقافية قد تؤدي بالعكس إلى ظاهرة لا عنف كما حدث مع المتصوّفة. يبقى أن التهميش الثقافي والإحباط المتولد عنه ترافق مع تهميش آخر..

الاقتصاد كمفسّر؟

قد يُقال إنّ الدين الإسلامي هو الذي منع المناطق الإسلامية أو الأقليات المسلمة من الدخول في المنظومة العالمية، لأنه يشجع على التجارة ويمنع الدَين، ويحول بالتالي دون أي مراكمة على المدى الطويل. صحيحٌ أنّ التجارة محبّذة لأنها كانت مساهمة في نشر الدين في إفريقيا وسواحل آسيا. إلاّ أن ذلك كله حصل قبل الثورة الصناعية، ولا القرآن ولا التقليد يمنعان الصناعة. أما بالنسبة للعوائق المالية (منع الفائدة)، فهذا يدعو إلى نموٍّ اقتصادي غير مالي كما حصل في ألمانيا وكوريا والصين، وليس على شاكلة النموذج الأنجلو ـ ساكسوني السابق. ومن تجربة الأمم، نرى أن أهم سبب للتطور الثقافي والتكنولوجي هو الاستثمار (الثابت، الطويل الأمد)، سواء أكان ذلك على مستوى الحكومات أو الأفراد.

إلاّ أن رؤوس الأموال الإسلامية، حيثما وجدت، وهي بشكل أساسي عربية، استُثمرت خصوصاً في المدارس الدينية (من أفغانستان إلى تركيا)، أو لتمويل حكومات الدول الغربية عبر شراء سندات الخزينة، وتمويل قطاعها الخاص من خلال المَحافظ السيادية المستثمَرة في الشركات الأجنبية.. المدرسة الدينية مفيدة لمحو الأمية، حتى لو كانت في لغة غير لغة البلد (باكستان ومالي ونيجيريا..)، إلاّ أنّ ذلك لا يؤمن النمو الاقتصادي. يبقى أن رأس المال الخاص الذي استُثمر داخلياً، وُجد أكثره في قطاعات غير ذات نمو كبير: القطاع العقاري والسياحي، أو قطاع الخلوي والإنترنت، حيث لا سيطرة على التكنولوجيا أو منافسة تسمح بالنمو الاقتصادي. ومع خصخصة التعليم أكثر فأكثر، اتّجهت بعض الرساميل إلى القطاع التعليمي، وبالأكثر في العلوم غير المطوَّرة للتكنولوجيا (العلوم الإنسانية).

ترافق التهميش الثقافي، والإحباط المتولّد عنه، مع تهميش آخر هو نتاج لاقتصاد العولمة النيوليبرالية..

معنى هذا أنّه عندما توفّرت الأموال في بلاد ذات أكثرية مسلمة، خاصّة تلك النفطية، فهي لم تُستثمر في القطاعات التي تؤمِّن النمو الاقتصادي وفرص العمل، أو تحفّز على التطور التكنولوجي الذاتي.. هذا بالإضافة إلى عُقم الاستثمارات الخارجية. ويجب الاعتراف أنّ آخر محاولات للتطوير الذاتي انتهت في أواخر القرن التاسع عشر مع محمد علي، وبدرجة أقلّ مع استقلال الدول التي اتّجهت لتبني النموذج التنموي المنغلق (الناصري والبعثي)، وذلك قبل سنوات من انتهاء الاتحاد السوفياتي.

مؤشر واحد يمكنه أن يفسّر لنا مدى النقص في حجم الاستثمار في المنطقة العربية، وبالتالي حجم البطالة: فكوريا الجنوبية وحدها تستثمر بما يعادل حجم الاستثمار في المشرق العربي برمّته. النتيجة: نشوء طبقة من الأغنياء حول العولمة والليبرالية (التجارة والخصخصة)، وهي نفسها تشكّل قسماً من الطبقة السياسية، أو المشاركة لها مباشرة، كما هو واضح في لبنان ومصر وسوريا وحتى تركيا وتونس...، أهملت أرياف المدن الكبرى والمدن الصغرى (اقتصادياً وثقافياً). فكان ذلك من أهم أسباب «الربيع العربي».

إلاّ أن هذه الانتفاضات ما كانت إلاّ «سوء تفاهم تاريخي». فهي منتفضة ضد العولمة الليبرالية، ولكنّ ما فعلته هو أنّها همّشت بَلدانها أكثر. أو عندما انتصرت مؤقتاً، سارعت لتنفيذ مطالب صندوق النقد الدولي (الإخوان في مصر والنهضة في تونس) الذي يدفع بدوره إلى لبرلة أكثر، وعولمة، وبالتالي تهميش أكثر وعنف (أكبر)، وهذا ما يحصل أيضاً في بلد كتركيا، إذ إنّ أردوغان لا يفعل غير قطع الغصن الذي يجلس عليه.

المسلمون في البلدان الغربية

إذا كان الاستثمار، أو بالأحرى غيابه، يفسر تهميش شريحة كبيرة في البلدان ذات الأكثرية الإسلامية، فكيف يفسّر ذلك في الغرب المتطوّر، حيث حجم الاستثمار كبير؟ المسلمون الموجودون في الغرب، سواء في فرنسا أو انكلترا أو ألمانيا أو بلجيكا.. هم نتاج هجرة اقتصادية استفادت منها الصناعات الغربية كيد عاملة رخيصة في بدايات العولمة. إلاّ أنّ فتح الباب لانتقال الرساميل بحريّة من بلد إلى آخر أدّى إلى انتقال الصناعات بحد ذاتها، مع الرساميل، إلى الخارج. فبقي أولاد العمّال المسلمين من الهجرة الأولى دون عمل يُذكر (البطالة قد تصل إلى 35 في المئة عند الشباب، وهي ضعفان أو ثلاثة أضعاف معدّل البطالة في تلك البلدان)، إذ تخلّت أكثر البلدان الغربية عن القطاعات التي تتطلّب كثافة عمّالية. إذاً هناك شريحة اجتماعية كبيرة لا تتكلّم العربية ولا تتقن في الوقت نفسه لغة البلد بشكل جيد (على الرغم من أنّها تحلم بلغته)، مهمّشة ثقافياً وعاطلة عن العمل، تنتهي في قسم منها إلى ممارسة أعمال غير قانونية، وفي نهاية المطاف إلى أعمال إرهابية تحت غطاء إسلام يعطيهم دوراً، مع أنّهم لا يفقهون شيئاً في الدّين في أكثر الأحيان (مطبقين قول ابن تيمية :»فمن كان كثير الذنوب فأعظم دوائه الجهاد»!). وهنا أيضاً، لم تعمد الحكومات المعنية إلى تدارك نتائج العولمة ولا إلى الاستثمار الكثيف في العلم والعمل حيال هذه الشريحة الاجتماعية (خاصة في فرنسا وبلجيكا).

يبقى أن المنتحرين يصبّون غضبهم على من «لا ناقة له ولا جمل»، بينما منافسهم الفعلي، الذي يأخذ منهم فرصة العمل، موجود في الصين.

خلاصة

التهميش هو السبب الأساسي للعنف، إذ غابت أو ضعفت كل المؤسسات التي تسمح لشريحة اجتماعية كبيرة عاطلة عن العمل وغير متعلّمة أن تعيش بكرامة. حُصر الدخل القومي بقلة من الناس دون أيّ آليّة لإعادة توزيعه عبر الدولة، بل بالعكس، فالذي حصل هو انحسار معونات الدّول بناءً على طلب صندوق النقد الدولي.

إذاً فما هي المشكلة؟ ليست في الدين إنّما في ما يفعله أصحاب القرار، سواء أكانوا حكومات أو أفراد. فبدلاً من تمويل مدارس دينية ومحافظ أجنبية وعقارات، أليس من الأولى تمويل مدارس وجامعات تقنية (حتى ولو في الغرب، وبشروط)، ومشاريع صناعية تمتص اليد العاملة وتستطيع أن تنافس حتى الصّين في بعض القطاعات.. استثمارات طويلة المدى تعطي مردوداً بشقّيها الاقتصادي والإنساني في أقلّ من جيل واحد. فالاستثمارات في مقهى الـ Fouquets على جادة الشانزليزيه الباريسية، وفي الكُرة (شراء فريق فوتبول PSG الباريسي) غير مفيد للأجيال المقبلة. وربما يستطيع أحد أشهر وأكبر المستثمرين العرب في الولايات المتّحدة أن يجلب بعض التكنولوجيا إلى المنطقة بدلاً من أن يتباهى باستثماراته التي تستطيع الإدارة الأميركية أن تؤممها أو تمنع التصرف بها في أي لحظة، كما حصل مع إيران أو مع صدام حسين، خاصة أنّ هناك بوادر خلافات كبيرة بين أصحاب الأموال هؤلاء والغرب..

شبل السبع

أستاذ الاقتصاد في جامعة السوربون – باريس

اليسار يندد بـ «زنا» الدعاة

اعتقل البوليس نائب ونائبة رئيس حركة التوحيد والإصلاح في خلوة «غير شرعية» في السابعة صباحاً عند شاطئ قرب الدار البيضاء. إنه حب بعد صلاة الفجر. كل توابل الفضيحة متوفرة: جنسياً وسياسياً ودينياً.

الرجل هو النائب الأول لرئيس حركة التوحيد والإصلاح بالمغرب، ومسؤول قسم الدعوة فيها، أمّا المرأة، فهي داعية قضت عشرين سنة تشحن البنات بالعفة. لها قدرة خطيرة على التأثير في النشء بفضل بلاغة الجسد والضغط على الحروف، تعبئ بما ينبغي أن يكون. تأثرت بها بنات، وصدّقن دعوتها للعفة ضد الغواية وتفضيل الروح على الجسد.. تعرّضت البنات للتضليل في حياتهن الشخصية، وهذا شبيه بما فعله دعاة وجّهوا الشباب للجهاد في سبيل الله ثم اتضح أنهم ذهبوا ليقتلوا الأبرياء.

شيخ وشيخة راسخان في النهي عن المنكر ناقضت أفعالُهما أقوالَهما فبطلت دعواهما. إنها سكيزوفرينيا. هل يجوز اعتقال شخص لأنه مصاب بالسكيزوفرينيا؟

لا.

يرى السوسيولوجي البصاص أنّ من لم يتوفر له غرفة خاصة للغرام في شبابه سيعاني مشاكل كثيرة في حياته، لأنّه لم يصل للإشباع في وقته ويحاول التعويض لاحقاً بثمن فادح. لذلك يتضامن البصاص مع الداعيتين على الصعيد الشخصي، وهو ضدّ اعتقالهما، ويعتبر علاقتهما مسألة شخصية ويعتبر أيضاً ما جرى مساً بحقوق الإنسان.

كيف يمكن الدفاع عن حقوق الإنسان لدى من ينكرها ويكفّرها؟ هذا باب آخر.

أما على الصعيد السياسي والاجتماعي فعمل الداعية المرأة مدمّر: طيلة سنوات تتنقل وتترقى في الجسم الدعوي وتلعن حاجات الجسم البشري.

النتيجة بنات تزوجن عن طريق الداعية على بركة الله لإكمال نصف دينهن فوراً، وهنّ لم يفكّرن قطّ في النصف الأول. منهن من تعففت في وجه من قال لها: «هيت لك» فعنست، ومنهنّ من تزوجت شخصاً لا يناسبها من باب أنه «يمكن لمراهقة الزواج بكهل يتقي الله»، وكم من مراهقة تابت فجأة وقبلت الزواج من أخ عنين لأن صلاة الفجر هي الأهم.

بعد ذلك تكتشف البنت مع الزمن أنها بلغت الأربعين مع جوع جنسي لا علاج له. كما تكتشف الشابة أن النموذج الذي ألهمها قد تحطّم، وهو نموذج مزيّف مضلّل. سقط القناع فمن سيداوي المصدومات؟

كان ذلك زلزالاً ثقافياً / أخلاقياً بالنسبة لأتباع حركة التوحيد والإصلاح التي طردت المعنيَّين. لكن ذلك لم يوقف الشكوك حول محاولة الإسلاميين فرض وصاية أخلاقية على الناس مع إخفاء ازدواجية الخطاب. وليست هذه أول حالة.

صارت هناك مسافة بين القناع وواضعه، ومن هذا الفارق يتسلّل ضوء الحقيقة البشرية: الغواية أقوى من المواعظ.

لنرَ الآن امتدادات الحدث عند البوليس والسلفيين والرفاق.

يفترض خصوم العدالة والتنمية أنّ «حركة التوحيد والإصلاح»، وهي عكّاز الحزب، تعاني مشاكل وفقدت المصداقية ويستنتجون أن عكّاز الحزب تسوّس.

كتبت الصحف تتشفى «ضبط قيادي في التوحيد والإصلاح في وضع فاضح مع أرملة»، وقد اعتقلتهما الفرقة الوطنية للشرطة القضائية. إنها وزارة الداخلية على كلّ الجبهات. لكن هناك انتقائية وتناقضات فاضحة. فقرب البحر قرب مسجد الحسن الثاني كل الأحبة متلاصقون يطبقون إسلام «لايت».

في غرف خمس نجوم لا تضبط الشرطة العشاق. أما في فنادق ثلاث نجوم وأقل، فالأمور منظمة بشكل مختلف: إذا كانا فرنسيين فلا داعي لإبراز عقد زواج، وكذلك إذا كانا مغربيا وفرنسية. أما إذا كان فرنسيا ومغربية أو جاء مغربيان للفندق، فلا بد من عقد زواج.

وتعليقاً على الاعتقال بسبب الحبّ، طالب صحافي الدولة بالخروج من غرف نوم المغاربة.

تحدث الدفاع السلفي عن الزواج العرفي بين الداعيتين. وقال الشيخ الريسوني إنهما كانا يدبران زواجهما المرفوض عائلياً. أي أنهما في مرحلة خطوبة. وكتب سلفي: «عار أن تتمّ معاملتهما بهذا الشكل الساقط المتخلّف». وشرح أن التواصل غير المشروع (الخلوة) لا يبيح لأي كان أن يترصد والتجسس على خطواتهما، ويقوم بتلفيق تهمة كاذبة. للإشارة، فصوت السلفيين مسموع في الرباط. المغرب بحاجة إلى البترودولار، إذاً يجب عليه أن يحترم الخطوط الحمراء للتقوى.

كتب إسلامي مدافعاً عن الشيخ والشيخة اللذين اعتقلا: «بالأمس ضغط حزب المصباح (العدالة والتنمية) بالقوة على وزيريه ليقدما استقالتيهما، فقط لأنهما قررا الزواج، واليوم تجمد حركة التوحيد والإصلاح عضوية قياديَّين، نائبَين للرئيس، لأنهما تزوجا زواجاً شرعياً من غير توثيق. ما الذي يحصل؟». أجاب السلفي: «إرهاب علماني يقابله ضعف وخنوع غير مسوَّغَين ولا مستساغَين من طرف الحركة والحزب».

كتب الرفاق ساخرين شامتين: «تلفيق تهمة كاذبة للداعيَين، حسب الداعية السلفي». وما هي التهمة من وجهة نظر يسارية؟

أروع ما يتكشف في الجدل الدائر هو أن الرفاق والحداثيين (أو مَن يعتبرون أنفسهم كذلك)، يتحدثون من الأرضية الابستمولوجية ذاتها التي لدى السلفيين. أي هل يجوز أم لا يجوز؟ خلوة رجل وامرأة. معجم يحيل على حقل ديني. خلف قناع الرفيق نسخة سلفي. اليساري يرفض الزواج العرفي ويعتبر ما حصل فساداً وليس حرية فردية. الإسلامي يلعب في أرضيته، بينما اليساري يلعب في أرض الغير وقد سلّم أن الحب جريمة.

الرفيق الحداثي يتكلم من موقع السلفي نفسه ويريد هزمه؟ أي وهم.

ما وراء الكلمات هو عائق رهيب.

المطلوب مناقشة الواقعة من وجهة نظر دولة الحقّ والقانون. لكن الرفيق يناقش من وجهة نظر الفقيه. لا يرى حرية شخصية لخصوم الحرية الشخصية، ولا يستطيع القبول بكون «الزواج العرفي حلال طيب بإجماع علماء الأمة»، لذلك ضلّ الرفيقُ مرجعيتَهُ وصار يندد بالزنا وبالعلاقة غير الشرعية! يرفع الرفيق قنديل التنوير. لكنه تنوير أعمش. تنوير مُصاب بالرمد.

في الجوهر هذا نزاع حول النموذج الاجتماعي المناسب للمغرب. تعثُّر الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين يثبت انقسام النخب المغربية، انقساماً عمودياً، لا أفقياً طبقياً، مما يرغم النخب على الاحتكام إلى الشعب للحصول على دعمه في الانتخابات. الشعب مع الزواج العرفي ومع تعدد الزوجات حسب الاستطلاعات الإلكترونية... وهذا دليل على اتجاه الريح، ولم يبدأ هذا البارحة، يقول عبد الله العروي إن الملك الراحل الحسن الثاني «كان يريد إصلاح طريقة عيش المغاربة، ولكن بشرط ألا يمسّ ذلك الدين ولا الأخلاق. وفي هذا كان يلتقي بشكل تام مع رعاياه، مثقفين وأميين، أثرياء وكادحين».

نحن هنا، لكن السياق تبدل قليلاً في بداية القرن الواحد والعشرين، فاعتقال شخصَين راشدَين في علاقة رضائية إهانة لهما. إهانة لكلّ مواطن حر. غصّة لكل حقوقي مغربي حقيقي. الاعتقال عملية انتقائية مقصودة، ومن يظن أن الناس لن يصوّتوا للعدالة والتنمية بسبب الاعتقال لا يعرف المغاربة. لو كان الرجل مع مراهقة أو قاصر لما رحمه أحد.

كل كلمات العالم لن تمحو الإهانة. وحين ستبرد سترتدّ على الذي كلّف الشرطة بمراقبة الداعيتَين والتدخل في حياتهما الشخصية. أوّل الغيث: حصل الشيخ السلفي المتشدد الذي دافع عن الزواج العرفي على تزكية حزب العدالة والتنمية للترشح في دائرة كلها فنادق خمس نجوم في مراكش. يحتمل أن يكون الإخوان والسلفيون في خندق واحد في الانتخابات القادمة، مما نشر الرعب بين الأحزاب المغربية. وهذا عكس ما جرى في مصر بين الإخوان وحزب النور.

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

سوبر وزارة!

وزارة الإنتاج الحربي المصرية تقوم بكل الأنشطة الاقتصادية التي تخطر على بال، وآخرها استيراد 30 مليون عبوة حليب أطفال وطرحها بنصف ثمن كلفتها (30 جنيهاً عوضاً عن 60 للعبوة) بحجة غريبة هي «كسر الاحتكار»، وأخرى أغرب هي «خدمة المجتمع المدني».. وزلّة اللّسان تكشف (عدا الجهل) مفهوم العسكر للمنظومة الاجتماعية. ولأنّ روح الفكاهة المصرية والسخرية ما زالت حيّة على الرغم من المآسي، فقد طارت تحذيرات من إرضاع هذا الحليب للأطفال حتى لا يرطنون جميعاً بالأناشيد الدارجة في تمجيد الجيش والرئيس السيسي. قبل ذلك علت الصرخة من مشاريع تقوم بها الوزارة أو قطاعات من الجيش وتخص التعليم، كـ«مدارس بدر الدولية» التي أنشأها الجيش الثالث في السويس، والتي توفّر تعليماً بالنظامين الأميركي والبريطاني وبمصاريف، ولكن مدعومة (أي أخفض مما تتطلبه المدارس الخاصة المشابهة). كما تنشط وزارة الدفاع في الاستملاك، وآخره الأراضي الصحراوية كافة بعمق 2 كيلومتر على جانبي الطرق الجديدة.. وهذا كله غيض من فيض. وقد تدخلت روح السخرية المصرية الشهيرة مجدداً إذ دار جدال «جديّ» حول ما إذا كانت صالونات الحلاقة تدخل في لائحة القطاعات التي تستثمر فيها القوات المسلحة.

النّكتة أن هذه الاستثمارات معفاة من الضرائب، بما في ذلك الضريبة العقارية (ومنذ عام، أصدر وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلّحة قراراً بإعفاء 574 منشأة جديدة، من بينها عشرات النوادي والفنادق والمنتجعات والمسارح ودور السينما والسوبرماركت والعمارات والشقق والفيلات..). وبالطبع فأغلب العاملين في مصانع ومصالح الجيش، العسكرية والمدنية على السواء، هم من المجندين، فلا يخضعون لقوانين العمل لجهة الأجور والحقوق.. وكان قد سمح قانونياً للجيش المصري، ومنذ عام 1979، بالاحتفاظ بحسابات مصرفية تجارية خاصة به. كما أن ميزانيته مستقلة تماماً.

تغلْغُل الجيش المصري في الاقتصاد معروف منذ عقود. وترافقت الحالة مع امتيازات كبيرة متلاحقة، ينالها كل الضباط (وإنْ وفق تراتبيتهم بالطبع)، وترافقت كذلك مع تأمينهم بعد الخدمة، التي قُصِّرت مددها فينصرَفون إلى التقاعد باكراً، ويوضعون حينذاك على رأس المنشآت المدنية، الخاصة والعامة، وفي مجالس إدارتها. كانت تلك هي الآليات المستخدمة لتحييد الجيش عن «المغامرات» السياسية (على غرار ظواهر «الضباط الأحرار»)، ولإيجاد جسم متماسك عبر الانتفاع والمصلحة، ومنفصل عن الشروط الاجتماعية لسائر الناس.

لكن التغوّل الحالي، المتعاظم، يترافق مع الابتذال والانكشاف الهزلي.. الله يستر!

نهلة الشهال

العربي السفير

متابعات

10 آلاف فدان من أراضي وزارة الأوقاف المصرية في محافظة كفر الشيخ فوّضت الوزارة أمر طرحها للاستثمار لوزارة الإنتاج الحربي، وذلك لتكوين أول منطقة استثمارية في المحافظة (وفق موقع «مدى مصر»)

نساء يرتضين بدور «النسوان» في العراق

روشان عبد الباقي – سوريا

احتفى إعلام أحزاب الإسلام السياسي في العراق بمراسلة رافقت العمليات العسكرية التي خاضتها القوات الأمنية وفصائل الحشد الشعبي ضدّ تنظيم «داعش» الذي سيطر على ثلث مساحة البلاد في حزيران / يونيو عام 2014. هلّلت تلك بـ»الحدث»، وأثنت على شجاعة المرأة المراسلة، ووقوفها إلى جانب الرجال في جميع المصاعب، فضلًا عن نقلها الحقيقة. غير أن هذه القصص سرعان ما ثبت زيفها، إذ صوّرت المُراسلة نفسها وهي تطلق النار في الفراغ، وبعدها نُشرت صور لها وهي تحمل الأسلحة وتجرّبها.. وهو ما يعني عدم معرفتها بأصول العمل الصحافي التي تملي على المراسل الترفّع عن مثل هذه الخطوات الاستعراضية، خصوصاً في تغطية أحداث سياسية وعسكرية تتطلب قدراً عالياً من المصداقية. والأنكى من كلّ ذلك، اتّضح أن «المراسلة» لم تقمْ بكتابة أيّ مقال ولم تسجّل أيّ تقرير تلفزيوني عن أيّامها في الحرب، ليس لكسل أو لتضييق عليها، وإنما لأنّها لم تعمل يوماً في أيّ وسيلة إعلامية! وأما وجودها في الجبهة فليس إلا ديكوراً لتكملة مشهد العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة في العراق، الذي تحاول أحزاب السلطة تصديره إلى الرأي العام الدولي.

ليست حادثة المرأة «المراسلة» كمؤدية لدور تعبويّ بجديد، إذ كان النظام السابق قد ابتدع دَور المرأة الـ «ماجدة» كشخصية لا تقل أهمية عن أية عنصر تعبوي ذكوري. وإنْ كانت النساء العراقيات قد قمن بدور اجتماعي وسياسي حيوي وحاسم فعلًا، عبر إمساكهن بعجلة الحياة خارج الجبهة، اقتصاداً وفي الشأن اليومي، وفي ظروف بالغة الصعوبة (أيام الحرب مع إيران كما أيام الحصار، أي لعقدين أو أزيد)، ولولاهن لكان الواقع أكثر سواداً وكارثية مما حدث، إلا أن العقلية السائدة لم تمجّد هذا الجانب الخطير، بل ألبست بعض النساء زياً عسكرياً من دون أن يكون لهنّ أي دور في جبهات القتال، وجعلتهن تتغنّين بفحولة العسكر، أو أبرزتهن كمتبرّعات بمالهنّ وببنيهنّ للوطن وحروبه. وقد تتساوى النسوة مع الرجال بكونهن شخصيات تؤدي أدواراً، كلٌ وفق ما يمليه نوعه الإجتماعي.

بيد أن المرأة تبقى منزوعة التأثير في أيّ مجال تُزجُّ فيه، حيث تُرسم لهن خطوط تحرّكهن مُسبقاً، ويتحوّلنّ إلى ببغاوات يكرّرن الخطاب الذكوري الذي يُصدّره الرجال الفاعلون في السلطة أو المقرّبون منها، من رجال الدين أو شيوخ العشائر، وهو خطاب، بطبيعة الحال، يحطُّ من شأن المرأة، ويجعلها في مرتبة أدنى من الرجل.

المرأة في السياسة

ويمكن يومياً، على الشاشات العراقيّة المزدحمة، تلمُّس الخطاب النكوصي للمرأة السياسيّة بشكل خاص، حيث تظلّ تؤكد بوعي أو من دونه على ثانويّتها، وتصدّر الرجل على أنّه الأوعى والأكثر دهاء وذكاء والأحقّ منها بالمناصب. فلا تتوانَى بعض النساء الناشطات في المجال العام عن التشبّه بالنساء المقموعات اللواتي لا يمتلكن غير البكاء للتعبير عن الحيف الذي لحق بهنّ، في وقت تتبوأن مناصباً مؤثرة.. في الانتخابات البرلمانية للعام 2014، حصلت النائبة عن محافظة بابل حنان الفتلاوي على نحو مئة ألف صوت، ما أهّلها لدخول البيت التشريعي من دون اللجوء إلى «الكوتا» التي أقرّها قانون الانتخاب العراقي بعد غزو العراق عام 2003، والتي تضمن 25 في المئة من المقاعد البرلمانية للنساء. هلّلت الصحافة بهذا الفوز العابر للـ «الكوتا»، وعدّته حركات نسوية فاتحة قوية للنائبة للدفاع عن النساء وحقوقهن المنتهَكة. بيد أن الفتلاوي سرعان ما استحلت دور المرأة كتابعة، وساهمت في تصدير هذا الوضع على أنه من عاديات العمل السياسي. فالنائبة لم تتوانَ عن نقل خلافاتها السياسيّة داخل قبّة البرلمان إلى المجالس العشائريّة، لتعود بذلك وتحتمي بالمنظومة القبلية وشيخ العشيرة، رغم أنّها تنتمي إلى السلطة التشريعية الأعلى في البلاد. وهي لم تبدُ راضية عن صيغة تحكّم العشيرة بزواج المرأة فحسب، وإنما بدت أكثر رضاً بمنهج العشيرة بتحويل المرأة إلى «شيء» يُمنَح.. الفتلاوي شرحت الخلاف المتكرّر بينها وأحَد النواب بالقول إنّه أراد يوماً الزواج من أختها غير أن عائلتها رفضته! وبسخريّة قالت «لو نمتلك امرأة الآن لأعطيناها له وخلصنا»، وسوى الفتلاوي، هناك عالية نصيف التي تفتخر بأنّها مرّرت موازنة عام 2013 بـ «الحذاء» بعد أن ضربت زميلًا لها به، وهناك أيضاً أخريات استعملن الضرب بالأيدي فيما بينهن بسبب خلاف على تمرير قانون، أو استجواب وزير أو عزله.

المرأة العاملة

صدر العام الماضي تقرير عن الجهاز المركزي للإحصاء يتناول «واقع النوع الاجتماعي في وزارات ومؤسسات الدولة»، وهو يخصّ حركة التوظيف والعلاوات داخل دوائر الدولة. وبالرغم من أن التقرير يمتدح في مقدمته واقع تطوّر المرأة في سوق العمل، إلا أنّ المديح سرعان ما يتلاشى مع الأرقام التي سجّلها، فمجموع ما تمّ توظيفه من العراقيين في مؤسسات الحكومة في عام 2015 بلغ نحو 16 ألف عراقياً من كلا الجنسين، ونسبة النساء منها بلغت 30.3 في المئة. وإذا كانت نسبة التوظيف بهذا الشكل، فإن المناصب القيادية داخل مؤسسات الدولة التي تتسلمها المرأة لا تتعدى حدود 16.6 في المئة، مقابل تسلّم الرجال 83.4 من تلك المناصب. كما ينسحب هذا الوضع إلى الدورات الداخلية والخارجية التي يتلقّاها موظفو المؤسسات لتطوير أداء عملهم. فنسبة النساء المشاركات بهذه الدورات يقدّر بنحو 28.8 في المئة، أما نسبة النساء الحاصلات على الزمالات الدراسية فهي 33.5 في المئة. وتعتقد وزارة التخطيط أنّ هذه النسب لا تساعد على تمكين المرأة من تطوير أدواتها وتسلّمها المناصب العليا، إلا أنّها في الوقت ذاته تشير إلى أنه بالرغم من قلّة النساء العاملات، فإنّ نسب حصولهن على كُتب الشكر والتقدير على أداء أعمالهن تبدو مرتفعة حيث بلغت 36.0 في المئة من جميع كتب الشكر التقدير في عام 2015.

«الكوتا» المسفوكة

والحال، فإن الفتلاوي وزميلاتها اللواتي يحتللن 83 مقعداً في البرلمان العراقي من أصل 235 مقعداً، لم يكتفين بالدور الثانوي في العمل السياسي العراقي كنساء، وبتحويلهن إلى أدوات لإضفاء شرعيّة دولية على النظام السياسي وتصييره نظاماً يمنح الحقوق للمرأة ويساويها مع الرجال، وإنما أيضاً ارتضين بمستقبل قاتم للنساء في العمل السياسي داخل الأحزاب، إذ لم يَرد في أيٍّ من بنود قانون الأحزاب الذي صوّت عليه البرلمان في آب / أغسطس من العام الماضي أي بند يخصّ النساء، وعلى الرغم من شكوى بعض النائبات من تهميشهن داخل الأحزاب، إلا أنّهن لم يضفن فقرة للقانون تلزم الأحزاب السياسية بتخصيص أدوار للمرأة في تكوين الأحزاب أو في قيادتها.

وإزاء هذا الأمر، لا يبدو أن النساء داخل قبّة البرلمان يكترثن بمعنى نظام «الكوتا» كمحاولة لإخراجهن من مفهوم «النسوان» الذي وُضعَنَّ فيه من قبل المجتمع والفتاوى الدينية المتشدّدة، إلى نظام الندّية الذي يؤمِّن لهن وللنساء خارج قبّة البرلمان أن يكنّ فاعلات، وأن يمارسن أدواراً مستقبليّة يتحدّين من خلالها الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تحطُّ من شأنهن.

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

سيول مدينة أطار الموريتانية تُجدِّد محنة المطر

لا يزال المطر مبعثاً للأسى في موريتانيا، رغم تصوّف سكانها في حبّه وارتياحهم له، فيقولون في الحسّانية ـ لهجة محلية ـ «أسحاب ما تخسر اللي ما تصلح» أي المطر لا يفسد إن لم يصلح، أو أنه لا يفسد شيئاً إلا وأصلحه. يستبشرون به وبمقدمه ويعتبرونه رحمة وبركة من الله، أو هكذا كانوا أيام حياة البادية، حيث كانوا يعتمدون عليه في حياتهم، يشربون منه ويسقون حيواناتهم ويطلقونها لترعى في المراعي الناتجة بفضله، وحين يضيق بهم المقام في بقعة ما يرحلون إلى أخرى. لكن المطر في المدن الحديثة مختلف، خاصة تلك غير المجهزة ببنى تحتية لصرف مياهه، فيكون وبالًا على السكان. وآخر فصول قصة معاناة الموريتانيين من المطر، سيول ولاية آدرار، التي تسببت في هدم مئات المنازل في مناطق عدة من هذه الولاية الشمالية. فقد جرفت السيول وهدمت أكثر من مئة منزل في منطقة عين أهل الطائع وشردت ساكنيها، بالإضافة لتضرر مقاطعة أوجفت، ومدينة أطار عاصمة الولاية من هذه الأمطار التي هبطت صباح أحد الأيام (الجمعة 26 آب/ أغسطس)، ولم تتجاوز 50 ملم، ولكنها هدمت منازل وشردت بعض السكان وأضرت بمبانٍ حكومية بالمدينة التي أصبحت محاصرة بالمياه، فتقطّعت أوصالها بسبب غمر المياه لشوارعها.. وهو مشهد يتكرّر بعد أكثر من واحد وثلاثين سنة. فمدينة أطار سبق وتضرّرت من سيول مماثلة منتصف الثمانينيات من القرن الفائت.

أين الحكومة؟

السيول الجارفة، وما تسبّبت به من أضرار، لم تجعل الحكومة الموريتانية تتحرّك بشكل مناسب للحدث، بل اقتصر تدخلها على قيام المدرسة العسكرية في المدينة بعمليات إنقاذ للمواطنين أثناء السيول، فيما تنعدم أدوات الأشغال العمومية مثل الجرافات وصهاريج شفط المياه وغيرها من الآليات، وهو ما يجعل عمليات مساعدة المواطنين باهتة. وحتى نواب المنطقة لم يحرّكوا ساكناً، وهو ما جعل الكثير من النشطاء على الإنترنت ينتقدون هذه الحال ويطلقون حملة لإنقاذ السكان ومساعدتهم، عبر وسم: # آدرار_تستغيث. وكتب الناشط سيدنا عزيز: «نوائب آدرار، بدل عقد المؤتمرات الصحافية اليومية لتعداد الخسائر المادية والضغط لتقديم ما يلزم من أدوية وأغذية وخيم، كأني بأحدهم الآن يتمايل طرباً على وقع رقصات الفلامينكو في فنادق ومنتجعات لاس بلماس وملاهيها الليلية». وأضاف: «أما البقية فهم مع عصابة الرماية ينتزهون في السهول والأودية مبددين بعض الأموال التي نهبوها في مدافع وذخائر لا تغني من جوع ولا تعطي لقباً ولا ميدالية ولا وزناً على المستوى الوطني والدولي، كل همهم هو الحفاظ على أمجاد وهمية وأساطير مسلية.. لا تعنيهم تلك البيوت المهدمة والأسر المشردة ولا الأضرار المادية الجسيمة ولا الواقع البائس الذي تعهدوا ذات يوم بتغييره وتوفير بعض الخدمات الضرورية للتخفيف من معاناة الساكنة، لأنهم أفاكون ومخادعون خونة». وقد حذر بعض السكان من تفاقم الأزمة مع تساقطات مطرية جديدة، خاصة أنّ السدود امتلأت وهو ما يحتّم اتخاذ إجراءات سريعة لتفادي خسائر أكثر. ويحتاج سكان أطار والمناطق المتضررة من ولاية آدرار، إلى مساعدات عاجلة، مثل البطانيات والأفرشة والأدوات المنزلية وصهاريج لشفط المياه التي تهدد بقية المنازل، ومساعدات لبناء منازلهم التي سقطت كلياً أو جزئياً.

لمحة عن أطار

تعتبر مدينة أطار إحدى أهم المدن ثقلًا في تاريخ موريتانيا الحديث، وقد تأسست بداية القرن الثامن عشر على مقربة من مدينة آزوكي المرابطية (ويعتبرها المؤرخون ثاني أهم مدن دولة المرابطون) التي تبعد عنها بما لا يتعدى 8 كلم، بينما تبعد عن العاصمة نواكشوط 435 كيلومتراً.

اكتسبت أطار أهميتها مع دخول الاحتلال الفرنسي إلى ولاية آدرار، حيث جعلها عاصمة للولاية وهو ما حولها لمكان حيوي اقتصادياً وسياسياً. وقد دخلها الاستعمار الفرنسي سنة 1909 وشيّد فيها ثكنة عسكرية جعل منها ثاني قاعدة عسكرية فرنسية في غرب إفريقيا. يبلغ عدد سكانها اليوم ما يزيد عن العشرين ألف نسمة، وتعتبر أطار من أهم الوجهات السياحية الموريتانية التي كانت تستقطب السيّاح الأوروبيين، فهي ذات طبيعة ساحرة، تحتوي على واحات أخاذة بالإضافة لامتلاكها نمطاً طبيعياً جميلًا، إذ ولاية آدرار منطقة صخرية وتبدو على شكل هضبة مسلكها من الجانب الجنوبي سهل نسبياً، ولكنّها تنتهي شمالًا وغرباً بحائط ناتئ شديد الانحدار («حيط آدرار»)، وتتميّز بالعيون الطبيعية الجميلة، ومن أهم مزاراتها، الشلالات والواحات الواقعة في واد ترجيت الذي يبعد 42 كلم جنوب شرق مدينة أطار. لذلك يعمل الكثير من سكان أطار في قطاع السياحة، وكان السياح يأتونها من فرنسا وبلجيكا وإسبانيا. لكنّ المنطقة تضررت من بعض العمليات الإرهابية التي نفذها تنظيم القاعدة في موريتانيا، وهو ما جعل السلطات الفرنسية تفرض حظراً على سفر مواطنيها، ووفق المكتب الوطني للإحصاء، فإنّ هناك أكثر من 9752 سائحاً زاروا المدينة سنة 2007. أطار كأغلب مدن ولاية آدرار، تعتبر أهم مصدر للتّمور في موريتانيا فتحتوي الولاية على 50 في المئة من واحات موريتانيا، أي 1878 هكتاراً من الواحات، ويزرع سكانها أيضاً الخضار ويتم تصديرها للعاصمة نواكشوط.

نكبة مشابهة

قصة مدينة أطار تذكر بنكبة سابقة، حدثت قبل أعوام، هي نكبة الطينطان التي حلت ذكراها الثامنة قبل شهر، حيث غمرت مياه الأمطار المدينة وشرّدت سكانها، الذين لا يزالون حتى يومنا هذا يطالبون بإنصافهم وحل الأزمة التي تسببت بها تلك الكارثة، وذلك على الرغم من أنّ الحكومة أنشأت آنذاك هيئة أسمتها هيئة «إعمار الطينطان» وأنّ الكثير من المانحين قدّموا أموالًا ومساعدات للمتضررين (منها 20 مليون دولار من السعودية). وقد وعدت تلك الهيئة السكان ببناء مدينة عصريّة واستصلاح ما سلم من المدينة القديمة: بناء 1250 سكنا اجتماعيا، تشييد 250 شقة اقتصاديّة، بناء خمس مدارس أساسيّة، مفتشية للتعليم، أشغال التجهيز والصرف الصحي والمياه والكهرباء، محكمة للمقاطعة، ثكنة لرجال الإطفاء، فضاء لألعاب الأطفال، محطة طيران، إعادة استصلاح وغرس واحات النخيل، تنفيذ برنامج التشجير والمساحات الخضراء، وإعادة السكان لمناطقهم... وبحسب السكان لم تفِ الحكومة بوعودها وتمّ نهب الأموال المخصصة لإعمار مدينتهم من دون أن يستفيد منها السكان، وتحولت الهيئة لوكر للفساد. ولذلك يُثار السؤال: هل سيختلف الواقع هذه المرة، وتشفع عراقة أطار وحضورها الاقتصادي لها عند صناع القرار في موريتانيا.. ويكون وضعها أفضل من صاحبتها المنكوبة؟

أحمد ولد جدو

كاتب ومدوّن من موريتانيا

بيتونة

شاعر وشرطي وسياسي

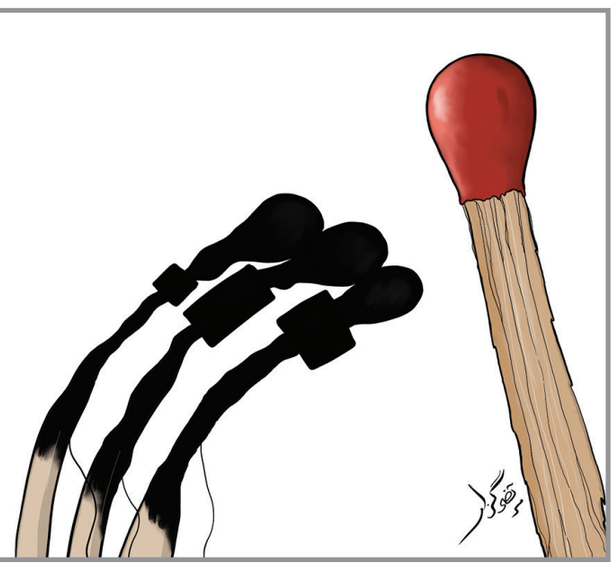

أعيش في الزقاق الأعور، وتعيش بجواري عائلة من ثلاثة أجيال. قبل أن أمضي في رواية أحوال هذه العائلة، سأحسم موضوع الزقاق الأعور: هو أعور لأنه لا يؤدي إلى شيء، مفتوح من طرف واحد ومغلق من الطرف الآخر، من يدخله لا يدخل إلّا لزيارتي أو لزيارة أحد أفراد تلك العائلة التي يربو عدد أفرادها على المئة. أو للانتحار في حفرة الصرف الصحي في آخر الزقاق. لا أعمق من تلك الحفرة سوى ابنهم الشاعر، صفيق القوافي كما يسمّي نفسه، لأنه يظنّ أن «الصفاقة» كلمة حسنة.

تنشط عائلة الشاعر في أيام الانتخابات، وظيفتها جمع صور المرشّحين وخلعها من الحيطان والأعمدة والسيارات. لا تُعرف لها وظيفة غير هذه. ينتشر أولادها وأحفادها في اصطياد وجوه السياسيين والسياسيات من الشوارع، يصفّونها في رزم ويحملونها على ظهورهم.

أراهم من فتحة شباك مطبخي، يتناوبون على حملها وتخزينها في بيوتهم، بيوتهم تتراكم في الزقاق مثل البثور على وجه المدينة.

أشعر أنهم «يسبُتون» مثل الدببة في باقي الأيام ولا يخرجون إلى العالم إلا في مواسم الانتخابات.

وأنتظر مثل باقي سكّان الحي ذلك الحدث الذي يصيبهم بعد أسبوع أو أسبوعين من الانتخابات. آل الشاعر تنقلهم سيارات الإسعاف بمساعدة الأهالي إلى المستشفى، يحملونهم وهم نصف يقظى، أو مغمى عليهم كلياً، والصاحي منهم يمسك بطنه والقيء يسيل من فمه وهو يركض نحو السيارة.

عرفنا بعد دورات انتخابية عديدة أن آل «صفيق القوافي» كانوا يطبخون صور المرشحين ويأكلونها. ثم يقعون صرعى بأعراض التسمّم الغذائي.

قبل أيام، وبعد انقضاء آخر دورة انتخابية، وقف الشرطي مواجهاً شباك مطبخي الذي أتلصّص منه على العالم، قال لي بأنه تعب من طرق الباب، ونصحني ساخراً أن انبش أذني الصمّاء، لأنني سأعثر فيها بلا شك على طائرة مفقودة.

أخرج من حقيبته بلاغاً من دائرة الصحة مع أمر قضائي بإخلاء الزقاق بالسرعة الممكنة، وذلك لأن آل الشاعر الصفيق أصيبوا بداء نقص المناعة المكتسَبة!

نص ورسم مرتضى كزار

العربي السفير

3 الخميس

8 أيلول 2016 ـ العدد 13461
Thursday September 8, 2016

قضية

3 ملايين عداد كهرباء أسنَدت وزارة الإسكان المصرية أمر تصنيعها لوزارة الإنتاج الحربي (وفق موقع «مدى مصر»)

خطر سيادة «الإخضاع الطوعي» في تونس

أخيراً، وبعد طول مخاض، كُشف الستار في تونس عن الحكومة الجديدة، وهي السابعة بعد الثورة، وحظيت التشكيلة التي كان تقدّم بها إلى مجلس نواب الشعب الوزير الأول المكلّف يوسف الشاهد من قبل رئيس الجمهورية بأغلبية الأصوات. لوهلة بدت المفارقة كبيرة. فعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي أثارتها هذه التشكيلة لدى مختلف الفاعلين قبل عرضها على البرلمان، سواء أكانوا أحزاباً في الائتلاف الحاكم أو معارضين له، إلا أنّه تمت المصادقة عليها دون أي تعديل. فحزب النهضة الإسلامي الذي لم يخف امتعاضه من وجود وجوه يعتبرها استئصالية، منحت كتلته البرلمانية ثَقتها للحكومة بدون أي تحفّظ يُذكر، وكذلك فعلت كتلة نداء تونس البرلمانية، الذي عبرت بعض رموزه عن عدم رضاها على استثنائها. وحتى الأحزاب التي كانت شريكاً في «التحالف الرباعي» في حكومة البشير الصيد المستقيلة، وتمّ إقصاؤها أو تحجيم وزنها في الحكومة الجديدة ـ على غرار حزب الاتحاد الوطني الحر، وحزب آفاق تونس ـ اختارت هي نفسها ألاّ تغرّد خارج السرب. كما لم تشفع الانتقادات الحادة التي وُجّهت لهذه التشكيلة من قبل المعارضة البرلمانية، متمثلة بالأساس في الجبهة الشعبية والتيار الديمقراطي، أو خارجها، في أوساط شبابية راديكالية، في تنقيح النسخة المعروضة من قبل الوزير المكلّف.. وهي جميعها استنكرت الخلفية النيوليبرالية للحكومة الجديدة، كما ضمّها لأسماء «تجمّعية» (تنتمي لحزب «التجمع الدستوري» الحاكم سابقاً والذي حلّته المحكمة إثر ثورة 2011)، وأخرى اختيرت على قاعدة الولاء والمحسوبية.

لا جديد، ولكن دلالات

في الحقيقة، ليست مفارقة، وكان الأمر متوقعاً. ليست الحكومة الجديدة في جوهرها سوى استمرار لسابقاتها. فقد وُزّعت الحقائب فيها استناداً إلى موازين القوى السياسية نفسها، مجسّدة بتحالف حزب النهضة مع حزب نداء تونس، الحائزان على الأغلبية البرلمانية. وحافظت على الوزارات السيادية نفسها كما كانت في حكومة الحبيب الصيد، وساقت تشخيصها هو نفسه للأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد، مختزلة مداها في فترة ما بعد الثورة، ومكثّفة مقاربتها لها في أنها أزمة الدولة الاجتماعية (تضخّم عجز ميزانية الدولة بسبب ارتفاع كتلة الأجور، وتراجُع إنتاجية التونسي، واستتباب التسيّب)، ومستعيدةً تباعاً وفي الجوهر الوصفات نفسها لحلّها (رفع الإنتاجية بتشجيع الاستثمار الخارجي، واتباع سياسة التقشّف).

بيد أن تركيبة الحكومة وظروف تكوينها تأتي لتثبت ديناميتَين متزامنتين ومتكاملتين حكمتا المشهد السياسي التونسي منذ الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأخيرة.

توسيع قاعدة السلطة.. وثبيت العجز

تُحيل الديناميةُ الأولى إلى المساعي المرتبكة في إعادة ترتيب الحكم في تونس ما بعد بن علي، عبر الدفع نحو الانصهار التدريجي لنخبة جديدة حاكمة منبثقة عن تسوية بين أجنحة من الدولة القديمة والحركة الإسلامية، تشرف عليها رئاسة الجمهورية وتحدّد شروطها. وهي تضمن توسيع قاعدة السلطة في كنف المحافظة على استمرارية خياراتها الاقتصادية والاجتماعية. بدت معالم هذه النخبة أكثر وضوحاً مع الحكومة الجديدة، إنْ من حيث اعتمادها بالأساس على فاعلين لا شرعية انتخابية لهم، يدينون بمواقعهم لمن عيّنهم. وأما اعتمادها على تقسيم المهام في صلبها فيقوم على استبعاد الإسلاميين من الوزارات السيادية (خارجية، دفاع، داخلية) مع إعطائهم حيّزاً أوسع من النفوذ عبر رفع ملحوظ لعدد حقائبهم في الحكومة، يعدّله استقدام وجوه من اليسار الحداثي الذي سبق أن تحالفت مع «نداء تونس» للإطاحة بحكومة الترويكا في صيف 2013. دعّمت الحكومة الجديدة العروة بين النهضة ونداء تونس، واستكملت مصالحة الإسلاميين مع المنظومة القديمة، ودعمت موقع الرئاسة في المعادلة السياسية. لكنها مع ذلك لم تتجاوز معضلة خلق ولاء غير مشروط من خارج دائرة الأحزاب التي تستند عليها، ليس فقط ضمن فئة الشباب المهمّش الذي بقي عصياً على التأطير، كما أثبتت ذلك الحركة الاحتجاجية شتاء 2016 المطالبة بالتشغيل، بل كذلك بخصوص الاتحاد العام التونسي للشغل الّذي سارع إلى التعبير عن رفضه لسياسات التقشّف.

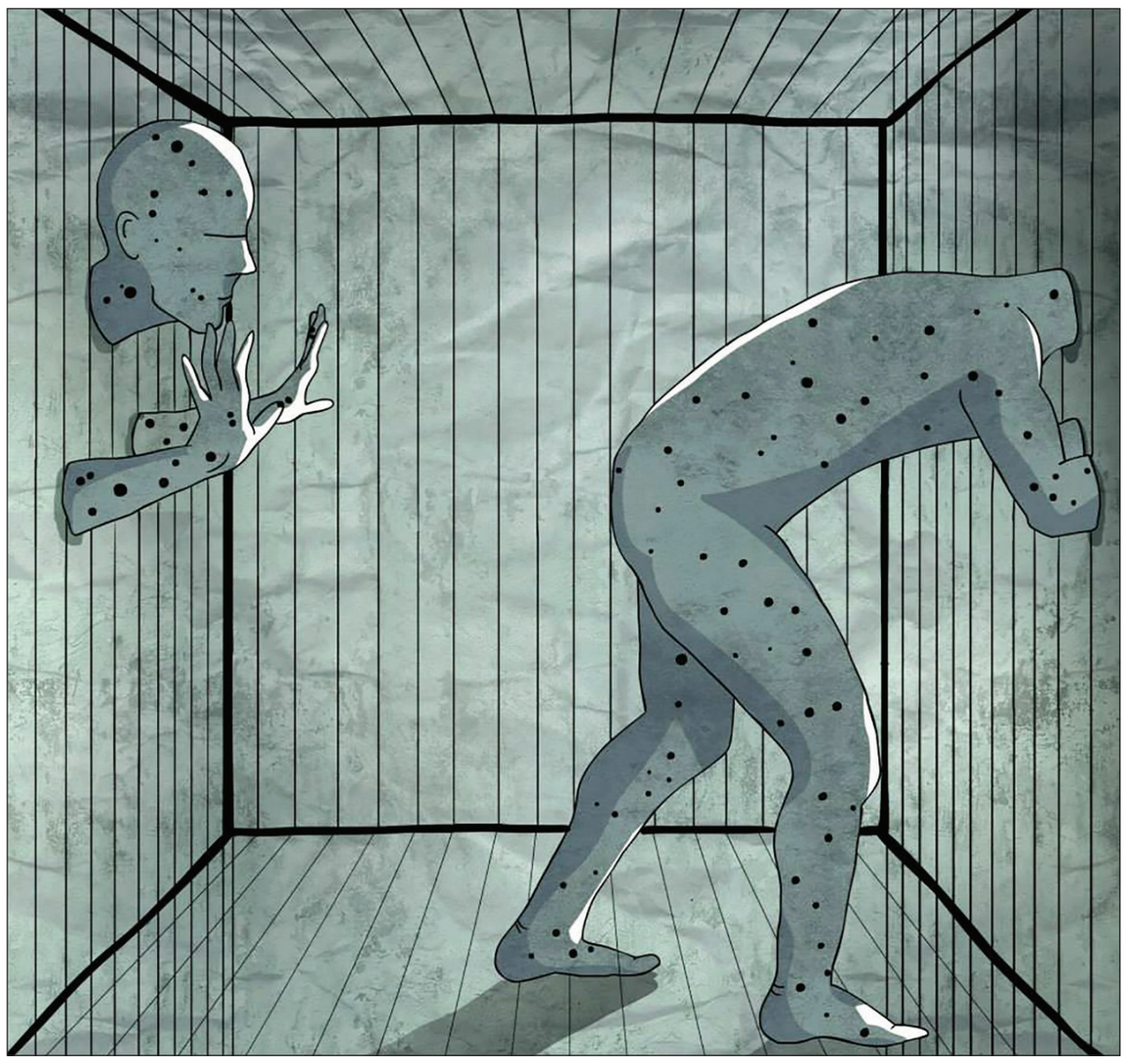

سلافة حجازي – سوريا

الدينامية الثانية التي ثبتتها جولة تشكيل الحكومة الجديدة هي العجز المتنامي «للنموذج» التونسي عن ضمان ديمقراطية تمثيلية تعتمد على آليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة الحقيقية للسلطة. فهشاشة المشهد الحزبي، وصعود أحزاب هي أقرب في أدائها إلى أدوات طيّعة في خدمة استراتيجيات فردية لكسب النفوذ والسلطة، ساهم في إفراغ الشرعية الانتخابية من محتواها الديموقراطي وسبّب خيبة في صفوف أوساط واسعة من المواطنين، فبدا للكثيرين منهم أن مجموعات

هنـاك مبـادرات تشـاركية قاعديـة، وتجـارب ريادية في الديموقراطية المحلية

النفوذ والمال هي المستفيد الأكبر من حرية التنظيم والتعبير والإعلام وحتى الانتخاب، المكتسبة بعد الثورة، وأنها تحتكر المشهد السياسي وتنخرط في مقايضات وتسويات على مذبح الوعود الانتخابية، كتلك التي أُطلقت لتحقيق التنمية في الجهات المحرومة ومقاومة البطالة والفساد. وعليه تظهر الديموقراطية التمثيلية اليوم عاجزة تماماً عن إيصال صوت السواد الأعظم من المواطنين حول المسائل المصيرية التي تهمّهم مثل الصحة والتعليم والتشغيل والماء الصالح للشرب.. لا بل تؤخذ كل القرارات المتعلقة بها من دون استشارتهم.

والديناميتين في المحصلة هما وجهان متكاملان لأزمة الانتقال في تونس.

وحتى لا تُختزل الديمقراطية في مجرّد مراسم مكلفة ورتيبة، خالية من المفاجأة، تؤثّث بأدوار تُسنَد خلف الكواليس، يبقى أن مكوّنات من المجتمع المدني تدفع بمبادرات باتجاه أشكال من ديمقراطية تشاركية مباشرة وقاعدية، تؤسس لإشراك المواطن في تقرير مصيره. تصليب عود هذه المبادرات التشاركية القاعدية، كما أيضاً التجارب الريادية في الديمقراطية المحلية، على غرار الميزانية التشاركية وبعض تجارب الاقتصاد الاجتماعي التضامني التي رأت النور هنا وهناك، على الرغم من كل العراقيل والصعوبات.. هي اليوم الوصفة الأمثل لكي لا يتحول «النموذج التونسي» إلى شكل من أشكال «الاخضاع الطوعي».

ألفة الملوم

باحثة في العلوم السياسية

يبيعون الرصاص والشظايا للحصول على الآيس كريم

الأطفال في شمال اليمن: بحث عن الحياة وسط الحطام

لا يتابعون قناة «سبيستون» ولم يسمعوا بمسلسل «ماشا والدب» ولا يلعبون «البوكيمون غو» ولا يقرأون مجلات «ماجد» و «العربي الصغير». يحتفل أطفال العالم بأعياد الميلاد ويتلقون الهدايا وباقات الزهور، ويحتفل السكان في شمال اليمن بـ «استشهاد الأطفال» الذين يُقتلون في الحروب. لا يحصلون على شهادات ميلاد ولكن يوثّق تاريخ مقتلهم ومكانه أسفل صورهم، التي تتزاحم في مجالس منازل المواطنين في المحافظات إلى أقصى الشمال، التي تُواري جثامين الأطفال في مقابر صارت تعرف بـ«رياض الشهداء»، لتتراجع الأرض المزروعة بالعنب والرمان وتتوسع المساحات المغروسة بالقبور والألغام.

الأرض المنسية

على امتداد الطريق بين صنعاء وصعدة، يتوزع الكثير من الأطفال في نقاط التفتيش التابعة لـ«الحوثيين». محمد حزام أبو شوصا ـ 15 سنة ـ ترك تعليمه في الصف السابع بمدرسة النهضة في مديرية حوث بمحافظة عمران ليلتحق بـ«مسيرة أنصار الله». يقول إنه لا يحب مادتي الرياضيات واللغة الإنكليزية، لكنه يجيد استخدام بندقية Ak107 ويستوقف السيارات والشاحنات للتفتيش في نقطة حواري شمال مدينة حوث، كواحد من حراس الضاحية الشمالية للحوثي التي لا يوجد فيها حدائق للألعاب، فيما شاشات التلفاز تشاهَد في بعض المنازل لساعات محدودة، في مجالس الكبار المنهمكين في تعاطي «القات» ومتابعة أخبار الحرب. ومصدر الطاقة الكهربائية ألواح تخزين الطاقة الشمسية التي يحرص الأهالي على توفيرها للإضاءة.

كل الطامعين في السلطة، منذ قرون وإلى اليوم، يتعاملون مع السكان في الشمال كمخزون ذخيرة، وكل الفئات العمرية تروي سير الحروب والصراعات في طفولتها. يقابلك الصغار هنا في محافظات شمال صنعاء ببنادق خشبية اقتطعوها من أعواد الاحتطاب، يصوّبونها إلى الأعلى لحظات سماعهم صوت طائرات التحالف الذي تقوده السعودية، والتي قال مدير مكتب التربية والتعليم في صعدة إنها دمرت 156 مدرسة في المحافظة.

وعند سماع أصوات أبواق بائعي الآيس كريم، يخرج الأطفال من منازلهم لا يحملون نقوداً ولكن يقدمون الرصاصات الفارغة وشظايا صواريخ الطائرات ثمناً لقطعة حلوى مثلّجة. بسام المصعبي يبيع شوكولاتة الآيس كريم بـ 5 أغلفة فارغة لرصاص الكلاشينكوف، والعلبة بـ 20 عبوة فارغة. يبدأ يومه مع عشرة من زملائه بالقدوم باكراً من مدينة عمران، والنزول في مدخل مدينة صعدة، كل واحد منهم يقصد عزلة وفق خارطة عمل متفق عليها. يقول بسام: الأهالي هنا فقراء ونضطر للتعامل مع محلاّت شراء المعادن المستخدمة وعلب البلاستيك الفارغة، كما نشتري شظايا القذائف من الأطفال. الكيلو بـ 200 ريال يمني، وعند تجميع كمية منها نبيعها لمحلات الحدادة بأرباح بسيطة.

الموت حدث شائع

موت الأطفال في هذه الرقعة حدث شائع. الناشط الحقوقي يوسف المفتي يقول إن الحروب منذ العام 2002 وحتى العام 2016 خلفت في محافظة صعدة أكثر من 100 مقبرة، معظم الضحايا فيها من الأطفال. كما يموت العديد منهم هنا بسبب سوء التغذية والإسهال والحصبة. يقول الدكتور خالد ناصر البكري، طبيب الأطفال في المستشفى الجمهوري بصعدة، إن المستشفى يستقبل في اليوم الواحد منذ بدء «العدوان السعودي» ما يقارب عشر حالات من الأطفال المصابين بسوء التغذية والذين يحتاجون إلى رقود وعناية مركزة. وأكّد أنه وفد إلى المستشفى خلال شهر تموز/ يوليو الماضي ما يقارب 320 حالة، استقبل منها 123 حالة، وتمّ إرسال البقية إلى المحافظات المجاورة أو جرى تأخير استقبالهم حتى يحين دورهم، فضلاً عن استقبال 130 طفلاً مصابين بمرض السعال الديكي، لافتاً إلى أن القدرة الاستيعابية لقسم الأطفال في المستشفى لا تتجاوز 42 سريراً ويعاني من انعدام الكثير من الأدوية بعد تعليق منظمة أطباء بلا حدود عملها في المستشفى ووقف الدعم الذي تقدّمه احتجاجاً على استهداف طيران «التحالف» لمستشفى عبس في محافظة حجة وقتل وإصابة عدد من المدنيين. وفي منتصف آب/ أغسطس، قصف طيران التحالف الذي تقوده السعودية مدرسة دينية في مديرية حيدان بصعدة، أودت بحياة 14 طفلاً اختلطت أشلاء أربعة منهم فتمّ وضعها في طربال من البلاستيك يستخدمه المزارعون عادة لحفظ محاصيلهم من الأمطار، ودفنت في قبر جماعي بـ«روضة الشهداء» ووضعت أحزمة من الزهور القماشية على الضريح الذي يسمى هنا «المعفدة». ندّد عدد من المنظمات بالجريمة ودعت يونيسيف في بيان لها أطراف النزاع إلى التمييز بين المدنيين والمقاتلين في جميع الأوقات، واحترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. لكن أطراف الصراع لا تكترث كثيراً لسقوط الضحايا، فالجميع شارك في قتل الأطفال. ناطق «التحالف» قال إن الطيران استهدف «مجنّدين أطفال». والحوثيون الذين نددوا بالجريمة قاموا باستغلال الأطفال الذين لم تتجاوز أعمارهم الـ16عاما بإلحاقهم في مدرسة الإمام الهادي بحيدان، لا لتلقي علوم العصر ولكن لتلقينهم «مَلازم السيد حسين الحوثي» مؤسس الحركة، وهي مجموعة محاضرات ألقاها قبيل مقتله في العام 2004 وتمثل المنهج الفكري لأنصاره، وهي في مجملها تحريض على القتال وترغيب في الموت و«الشهادة « في سبيل غاية لا يعرفها الأطفال.

أحلام مؤجلة

بسبب وطأة الحرب وكثافة الغارات، لم يذهب الكثير من التلاميذ الى مدارسهم خلال العام الماضي، لكن قاعات الامتحانات في محافظة عمران اكتظت بالتلاميذ النازحين من صعدة، وغالبيتهم من المديريات الحدودية مع السعودية حيث القصف دمر عشرات القرى التي لا تصلها المنظمات الإنسانية. ولم ينقشع غبار المعركة بعد حتى تنكشف جرائم الحرب التي ارتكبت بحق المدنيين. يشكو التلاميذ تعذر انتظامهم ويتطلعون للانضمام إلى الدولة التي لم تضع هذه الجغرافيا على خريطتها طوال العقود الماضية، بينما لا تخلو مديرية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين من «مركز ثقافي» يستقطب الأطفال ويزودهم بـ«الملازم والزوامل» والمطبوعات المحشوة بخطب الحرب وأخبارها.

تبحث في رفوف المنازل عن كتاب أو مجلة قد تُساهم في كسر طوق العزلة عن السكان، فتجد مخلفات حقبة نفوذ السلفيين والإخوان المسلمين: إصدارات «مركز دماج» السلفي وفتاوى ابن باز وابن عثيمين، و«آيات الرحمن في جهاد الأفغان» و«الخميني في ميزان الإسلام».. وجميعها أدلة إدانة على تناوب الجماعات والحركات الدينية في استغلال الإنسان هنا، حيث تحتفظ الكثير من الأسر الفقيرة بالزيّ المدرسي لأبنائها من عام لآخر، ويتشارك في الكتاب الواحد أكثر من تلميذ في المدارس الحكومية.

فايز الأشول

كاتب من اليمن

فكـــرة

جان بيار شوفنْمان تحت نيران «تويتر»

«أعرف العالم الإسلامي جيّداً لأنني..»

«أنا أعرف العالم الإسلامي جيّداً، فقد زرتُ القاهرة والجزائر منذ نحو 40 أو 50 عاماً». هذا ما قاله لإذاعة «فرانس إنتر» جان – بيار شوفنمان، الوزير السابق والمرشح السابق للرئاسة في فرنسا.. كلامٌ سرعان ما تلقّفه المتابعون على تويتر، لتبدأ حملة سخرية عنيفة عليه على وسم #أعرف_العالم_الإسلامي_جيداً (#JeConnaisBienLeMondeMusulman)

«أعرف العالم الإسلامي جيداً، فقد أكلتُ الكباب ذات مرّة..»،

«أعرف العالم الإسلامي جيداً، شاهدتُ المغامرات الجديدة لعلاء الدين مرتين على الأقل!».

«لديّ سي – دي موسيقى لرشيد طه والشاب خالد وفودِل في مكان ما في العلية، صدقني أعرف العالم الإسلامي جيداً!..».

«أعرف العالم الإسلامي جيداً، فأنا أدخن الشيشة مرة في الأسبوع».

«صديقة زوجة أخي طبخت لنا الكُسكُس ذات مرّة منذ 10 سنوات. لذا أنا أعرف العالم الإسلامي جيداً».

وهكذا..

هذه عيّنة فقط مما قيل على تويتر من مواطنين فرنسيين وجدوا أن كلام شوفنمان يبعث على الضحك والاستياء. والرجل من المقرر أن يترأس قريباً «مؤسسة الإسلام الفرنسي» حديثة التأسيس، والمدعومة من الحكومة الفرنسية.. مع العلم أنه ليس مسلماً، وهو يعرّف عن نفسه على أنّه «فرنسي جمهوريّ علماني». وقد تمّ تأسيس المنظمة كجزء من خطة مستحدثة «لدمج» أفضل لمسلمي فرنسا في المجتمع الفرنسي، كأن المسلمين هناك عنصر جديد، طرأ للتوّ، مغاير ومنفصل عما يُسمّى المجتمع الفرنسي..

جاءت هذا الحملة المضادة على تويتر بعد حملة أولى أثيرت ضد شوفنمان – غير الموفّق أبداً باختيار عباراته – بعد تصريح سابق، مثير للجدل كذلك. فهو قال (بعد منع لباس البحر الذي يغطي كامل الجسد، «البوركيني»، على شواطئ بعض البلدات الفرنسية) بأنه ينصح المسلمين بأن يكونوا «متحفظّين» في التصريح علناً بممارساتهم الإسلامية، ليبدأ الفرنسيون، مسلمين وغير مسلمين بالهزءِ من نصيحته الخلاّقة التي تقترح «التقيّة» للمسلمين في بلاد الحرّية. استخدموا وسم «مسلم متحفّظ» (#MusulmanDiscret) بكثافة، فكتبت إحداهنّ على تويتر «لا تقولي: أنا ألبس البوركيني، بل قولي: أنا شغوفة ببدلات الغطس، لا غير..»، ليقول آخر «اشربوا الشاي في زجاجات البيرة»، وينصح آخر ساخراً «إن كنت مسلماً، لا تقل: أنا لا آكل لحم الخنزير، بل قل: عندما كنت طفلاً كان لدي خنزير، ولهذا لا أحب أن آكل لحمه..»، أو مثلاً «المسلم المتحفّظ لا يقول: أنا لا أشرب الكحول، بل يقول: لا شكراً، عليّ أن أقود السيارة بعد السهرة..»، ويضيف أحدهم «هذه ليست صلاة، إنه فقط صفّ يوغا مع مدرّب عربي..».

اقترح أحد المشاركين بأن يحوّل اسمه من رشيد إلى ريشار حتى يكون أكثر تحفّظاً حول هويته الدينية علناً.. وإحدى الفتيات المسلمات الفرنسيات دعت ساخرة لأن تتوقف الفتيات المحجبات عن تسمية الحجاب بالحجاب، وأن يسمّوه «فولار موضة على الطريقة القديمة» (vintage)، ليبرر آخر «بلباقة» صيامه فيقول «المسلم الجيد لا يقول إنه يصوم رمضان، لكنه يقول إنه يمارس حمية موسمية للعلاج..».

ليست هذه المرة الأولى التي يحدث فيها هذا النوع من التعاطي مع الإسلام بمسمّيات مبهمة وملتبسة، فتارة يكون العالم العربي مرادفاً للعالم الإسلامي، وتارة يكون الشرق الأوسط هو العالم العربي وهو العالم الإسلامي مثلاً.. وكل هذه التسميات تستحضر بلداً أو اثنين عربيين وتعمّم، كأن كل البلدان العربية توائم متطابقة.. وأحياناً يكون الكلام صادراً عن شخصيات (مثل شوفنمان) من الحريّ بها أن لا تقع بأخطاء و«تخبيصات» كهذه تُشابه الاستشراق المبتذل للعامة، لناحية ترى أنها تفهم المنطقة العربية وتعرفها ـ وتعرف الإسلام ـ لمجرد القيام بزيارة لأحد البلدان. الخطير أن يكون الشخص المكلف برئاسة «الاكتشاف الجديد المنقذ» هو على هذه الشاكلة!

صباح جلّول

العربي السفير

نوافذ

20 مليون بطاقة أسرة تشمل 80 مليون مواطن تساهم وزارة الإنتاج الحربي المصرية في مشروع مراجعتها وتدقيقها وتسجيل بياناتها، كما تساهم الوزارة في مشروع منظومة الرعاية الصحية لغير القادرين (وفق موقع «مدى مصر»)

إعادة اكتشاف غربية للسودان

في ندوة أقيمت في الخرطوم في أيّار / مايو الماضي، فوجئ الحضور بحديث السفير الألماني وإشارته إلى الاستقرار الذي يعيشه السودان، مقارنة بما يجري حوله، وأنّه يمكن أن يلعب دوراً إقليميا في هذا الاتجاه. وفي غضون الشهرين الماضيين، زار المبعوث الأميركي الخاص دونالد بوث السودان ثلاث مرات، كما لعب دوراً محورياً في دفع الحركات المسلحة وحزب الأمّة للتوقيع الشهر الماضي على خارطة طريق تقضي بوقف العدائيات والدخول في حوار سياسي بين الحكومة ومعارضيها للوصول إلى اتّفاق سلام شامل. وكانت الحكومة استبقتْ هذه القوى المعارضة بخمسة أشهر ووقعت من طرف واحد على خارطة الطريق هذه التي أعدّها وسيط الاتحاد الأفريقي ثابو أمبيكي.

السودان لا يزال هو نفسه الذي يحكمه عمر البشير، المتهم من قبل المحكمة الجنائية الدّولية المدعومة من الدول الغربية، لدرجة رفض المسؤولين الغربيين مقابلته حتى عند قدومهم إلى الخرطوم. والبلد يخضع لعقوبات وحظر اقتصادي معلن وغير معلن بسبب اتّهام السلطات فيه بالإرهاب وبانتهاك حقوق الإنسان. لكنّ الجديد يتمثل في نوعية القضايا التي أصبحت تؤرق الدول الغربية مثل الهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب. والسودان بموقعه الجيوسياسي، أي بحدوده المشتركة مع سبع دول، وتواصله مع العالمين العربي والأفريقي، أصبح نقطة تركيز استراتيجية وكأنه استعاد ذلك الألق الذي كاد يجذب البريطانيين والفرنسيين إلى مواجهة عسكرية في العام 1898 (حادثة «فاشودة»، إبّان ذروة التسابق الأوروبي على أفريقيا)، وهي المواجهة التي تم تجنبها بموافقة فرنسا على الانسحاب وإفساح المجال لبريطانيا للتمدّد جنوباً وتأمين مصر.

تحرّك أوروبي

المعلومات المتداولة أنّ المبعوثين الغربيين المعنيين بالملف السوداني عقدوا اجتماعا في نيسان / أبريل الماضي في لندن قرّروا فيه التواصل مع السودان لمنع الهجرة إلى أوروبا عبر ليبيا ومصر، ولتقييد حركة تنقل الإرهابيين بين شرق أفريقيا وغربها وشمالها، وأنهم سيعاونونه بالتّدريب والمعدّات، كما يتوقعون منه العمل على حل مشاكله الداخلية مثل وقف الحرب في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان ودارفور، واستيعاب المعارضة في إطار سياسي مقبول.

إضافة إلى هذا، فإن واشنطن المشغولة بتفجر الأوضاع في جنوب السودان، وجدت أنّ الخرطوم تملك أوراقاً عديدة مما يجعلها من أكثر الجيران تأثيراً في ما يجري على الساحة السياسية هناك. الخرطوم تبنّت سياسة حذرة في التعامل مع الساسة الجنوبيين وضعاً في الاعتبار للحساسيات السابقة، وانّها الدولة الأمّ التي انفصل عنها الجنوب. وبرزت هذه السياسة بقوّة مؤخراً إذ رفضت المشاركة في قوة حفظ السّلام التي قرّرها مجلس الأمن بسبب التحفظات التي أبدتها جوبا تجاه قوة السّلام هذه، كما استقبلت النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان تعبان دينق، رغم تحفظ دول الجوار على تعيينه، واستقبلت في الوقت ذاته النائب السابق رياك مشار الذي طلب القدوم إلى الخرطوم مستشفياً بعد أن تم إجلاؤه بواسطة الأمم المتحدة إلى الكونغو إثر أعمال العنف التي اندلعت بين قواته وقوات الرئيس سلفا كير. والخرطوم في ما يبدو تسعى لأن تكون محطة لكلّ الساسة من جنوب السودان.

وبجانب التاريخ المشترك، فهناك الحدود بين البلدين، وهي تمتد على 2100 كيلومتر، وفوق هذا فإن السودان هو الممر الوحيد الذي يمكن عبره للنفط المستخرج من جنوب السودان أنّ يجد طريقه إلى الأسواق العالمية (عبر ميناءي بشائر على ساحل البحر الأحمر). كما أنّ جوبا تعوّل على الخرطوم لمساعدتها فنياً في تشغيل آبار النفط ورفع معدل الإنتاج الذي تراجع بمقدار النصف إلى 130 ألف برميل يوميا. وعائدات النفط تمثل المصدر الوحيد لإيرادات الدولة هناك.

وإلى جانب ملف جنوب السودان، فإنّ ما يجري في ليبيا من تحركات قوية للمجموعات الإسلامية تجعل للسودان دوراً كبيراً، بسبب جواره الجغرافي لليبيا ومعرفته بما يجري في ساحة التنظيمات الإسلامية.

والسودان بدأ بتنفيذ جزء من التزاماته وفي أواخر الشهر الماضي: استقبل 40 طالبَ لجوء سياسيٍّ سودانيا كانوا في إيطاليا، وتضمن الاتفاق عدم معاقبتهم، واستقبال من خرجوا عن طريق السودان من الجنسيات الأخرى، وإعادة تدريبهم بتمويل أوروبي.

المسؤولون السودانيون شعروا بتغير اتّجاه الريح وخرجوا إلى العلن مؤخراً في مؤتمر صحافي شاركت فيه القوات المسلحة والشرطة وجهاز الأمن وحتّى الميليشيا المعروفة باسم «قوّات الدّعم السريع»، كان عنوانه الرئيسي أنّ السّودان يحارب الهجرة غير الشرعية نيابة عن أوروبا بكلفة في المال والأرواح أثناء مطاردة عصابات الاتّجار بالبشر، دون أن يتلقى شكراً على جهوده هذه، خاصة أنّه دولة عبور لا مستقر للمهاجرين. وقالت قوات الدعم السريع إنّها خسرت أرواح 25 جندياً وجرح 315 من أفرادها إلى جانب فقدان 151عربة أثناء عمليات المطاردة والاشتباك مع عصابات الاتجار بالبشر. كما تم توقيف 808 أشخاص في طريقهم إلى ليبيا بطريقة غير شرعية، بالإضافة إلى القبض على تسعة من المتاجرين.

وفي إطار الدعم الأوروبي للسودان في مجال البنية التحتية على الحدود، للسيطرة عليها وضبط الهجرة غير الشرعية، فيتوقع وصول فريق من الاتحاد الأوروبي هذا الشهر إلى السّودان لمتابعة ميدانية لتخطيط وتنفيذ بعض المشروعات التي سبق الاتّفاق عليها.

السؤال الكبير

فهل تؤدي هذه التطورات إلى حدوث انفراج سياسي حقيقي داخل المشهد السوداني المأزوم، وهل الزيارات المكوكية للمبعوث الأميركي مؤشر على أنّ إدارة أوباما تدفع باتجاه حدوث اختراق سياسي يسمح لها بالقيام بتخفيف إجراءات المقاطعة والحظر الاقتصادي. فالسودان يخضع إلى سلسلة متباينة منها، «طبقات» بدأت في 1992، عند وضع السودان في قائمة الدول الداعمة للإرهاب. وتعززت بعد خمس سنوات، عندما فرض كلينتون عقوبات اقتصادية أحادية، ثم جورج بوش الابن إبّان تفجر أزمة دارفور. وضاقت أنشوطة هذه العقوبات على عنق الخرطوم إثر قيام واشنطن بتغريم بنك باريبا الفرنسي تسعة مليارات دولار لتعامله مع السودان وإيران، الخاضعتين لإجراءات المقاطعة الأميركية، ما دفع الكثير من المؤسسات المالية (حتى الخليجية) إلى وقف ذلك التعامل. وما انعكس سلبيا على الموقف الاقتصادي والمالي المتدهور أصلًا، انفصال السودان في العام 2011، الذي حمل معه معظم احتياطيات البلاد النفطية. وأبرز ملامح الأزمة تدهور قيمة الجنيه السوداني بصورة غير مسبوقة بعد أن تجاوز حاجز 16 جنيها أمام الدولار. وهذا الوضع يعطي واشنطن فرصة لممارسة ضغوط مركزة على الخرطوم للدّخول في تسوية سياسية مستدامة لأنّ تخفيف المقاطعة المالية أصبح أولى أولويات الخرطوم كما أشارت منظمة «كفاية» الأميركية في أحدث تقرير لها عن السودان.

لكنّ الوقت ليس في مصلحة حدوث اختراق رئيسي، خاصة أنّ الملف السوداني تتنازعه جهات عديدة داخل الولايات المتحدة، وإدارة أوباما تلملم أوراقها استعدادا للرحيل، الأمر الذي يرشح هذا الملف إلى انتظار من يجلس في البيت الأبيض. وإذا انتهت الانتخابات بفوز هيلاري كلينتون، فإنّها كوزيرة سابقة للخارجية على دراية بالوضع، وكانت من الذين أسهموا في وضع استراتيجية أوباما تجاه السودان التي أعلنت في العام 2009 وصحبها تصريح شهير لهيلاري قالت في أنّه فات أوان الكلام والوعود أو التأخير بسبب سوء الفهم أو التصورات الفارغة عن السودان. على أنّ سبع سنوات مرّت منذ اعتماد تلك الاستراتيجية ولم يحدث شيء يذكر سوى انفصال جنوب السودان الذي أصبح همّاً مقيما لواشنطن ربما يدفع كلينتون إلى خطوات عملية إذا تولّت السلطة.

على أنّ الغائب الأكبر في كل هذا هو الإرادة السياسية الداخلية في السودان، في جانبي الحكم والمعارضة. والتقارب الجاري بين الحكم والدول الغربية، على الرغم من أنّه يعني عدم اعتبار المعارضة بديلا للنظام القائم، إلاّ أنّ ذلك لا يعني شيكاً على بياض للرئيس البشير وحكومته، لأنّ للتدخّل الأجنبي أولوياته ومصالحه في المقام الأوّل.

السر سيد أحمد

كاتب صحافي من السودان مختصّ بقضايا النفط

حلـــم..

ليلى نورس/العراق

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ حكاية الصراصير في المعتقل (2) ـ عمر حاذق
ـ الحرب السوريّة تنتقل إلى السلوك الاجتماعي ـ أيمن الشوفي
ـ تونس: حكومة الشاهد والنهاية الرسمية لأشغال الترميم ـ محمد رامي عبد المولى
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

قرية جسر الزرقاء الفلسطينية

سُلبت أراضي قرية جسر الزرقاء الفلسطينية، بالقرب من حيفا، وسُرقت مواردها الطبيعية لتشييد المستوطنة الإسرائيلية «چان شموئيل».

تصوير : محمد بدارنة ـ فلسطين

مدونات

من ذاكرة بغداد..

كتبت إحدى الصديقات أن يوم 31 آب/ أغسطس يصادف ذكرى وفاة الشخصية العراقية اليهودية الفذة ساسون حسقيل. لن أكرّر هنا الحديث عن مهارات رجل الدولة العظيم هذا، ولا مساهماته القيمة في بناء الدولة العراقية الحديثة، ولن أتحدّث عن مناقبه وألمعيته في إدارة المال العام عند نشوء دولتنا العراقية، ببحث بسيط في غوغل ستتعرّف عليه.

هذا الرجل هدمت أمانة بغداد داره قبل أسابيع.. داره التي تُعدّ معلماً مهماً لذاكرة بغداد المدينة والتاريخ. في دول الخليج يشترون التاريخ، تجد دوراً سبعينية تحوي مواد منزلية ما زلنا نستخدمها في محلاتنا القديمة ولكنهم حوّلوها إلى تراث يجذبون به السياح ويؤسسون لذاكرة بلدانهم.

الذي لا يعرف أحد الرجال القلائل الذين أسّسوا الدولة العراقية الحديثة ليبحث في غوغل أو ويكيبيديا. شكراً ذكرى علوش.. شكراً من القلب ففترة إدارتك لأمانة بغداد سترتبط بإنجازك المهم بهدم منزل ساسون وتحويله إلى ساحة وقوف سيارات (...).

من صفحة نبيل جاسم (عن فايسبوك)

#أوقفوا_الإختفاء_القسري في مصر

7 آذار/ مارس 2014: مكالمة تلفون أتبلغ بيها أن خطيبي اعتقلوه من البيت وقبلها بربع ساعة كان قافل معايا وكان جايّلى في الطريق.. اختفى يومين، من يوم الجمعة ليوم الأحد، ليظهر في محكمة طنطا، وإترحّل لسجن قطور المركزي ومنه لسجن طنطا العمومي.. تجديدات واستئنافات بتترفض وإضراب..

يوم 19 تشرين الثاني/ نوفمبر أخلي سبيله بكفالة 10 آلاف جنيه، ومن قسم أول وإجراءات الخروج وبعدها اختفى 10 أيام ليظهر تاني في سجن قطور بتهم وقضايا جديدة وضبط وإحضار وقيل إنه اتقبض عليه من البيت مع أنه كان عندهم في معسكر الأمن المركزي.. ثمّ تجديد واستئناف ليخلى سبيله للمرة الثانية يوم 14 كانون الأول/ ديسمبر 2014.

14 حزيران/ يوليو بعد زواجنا بـ45 يوماً، تحت كوبري الأستاد في طنطا نفاجأ بكمين علينا أنا وعلي، ويتمّ القبض عليه مرة أخرى وكنا في آخر أيام رمضان.. اختفاء قسري جديد لـ3 أيام، وخرج أول أيام العيد.

27 حزيران/ يونيو 2016 بعد ما ودّعته في القاهرة وهو مسافر الإمارات واستنّيت لما الطيارة طلعت وعلى أمل يتصل بيا أول ما يوصل دبي. الصبح ما فيش اتصال ولا أي خبر عنه.. بعدها أعرف أنه اتقبض عليه وهو بيخلّص الورق في المطار (...) معرفش عنه أيّ خبر ولا معلومة لغاية دلوقتي.

#اوقفوا_الاختفاء_القسري
#علي_الفقي_فين

من صفحة Samka Baharya (عن فايسبوك)

بيان مجموعة «ضد الإعدام» في مصر

تناشد مجموعة «ضد الإعدام» المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والحركات الشعبية مساندة مطلبها بالتعليق الفوري لتنفيذ عقوبة الإعدام لمدة خمس سنوات على الأقل (...) ليأخذ المجتمع حقه ويقوم بواجبه في مناقشة هذه القضية بشكل جدي.

الإعدام عقوبة فريدة من نوعها، إذ تسلب الحق في الحياة وهي بذلك عقوبة نهائية لا رجعة فيها.. وقد حدث بالفعل في مصر أن تمّ تنفيذ أحكام إعدام بمقتضى قوانين حُكمَ لاحقاً بعدم دستوريتها. ويسود اعتقاد بأن هذه العقوبة تقدم حلًا حاسماً وجذرياً لجميع أشكال الانحراف السياسي والجنائي، وأنها وسيلة سحرية لاقتلاع الشرور من منابعها. مع أن عقوبة الإعدام لم تثبت أبداً فاعليتها كرادع في أي بلد أو مجتمع. ويزداد التعلق بهذا الحل في فترات الاضطراب كالتي نعيشها، وعادة ما يكون اللجوء للتوسّع في استخدام الإعدام هو أقصر الطرق لتعميم العنف والانتقام البدائي وليس إلى العدالة. وبمعزل عن كوننا مجموعة تعارض الإعدام بشكل مبدئي (...) فإننا ننبّه إلى الأهمية الخاصة والعاجلة لهذا الأمر في المرحلة الحالية بالذات والتي تشهد تدهوراً واضحاً في منظومة العدالة والقانون في مصر، كما تشير عشرات المؤشرات: بتلفيق التهم، وانتزاع اعترافات تحت التعذيب، وإفساد الأدلة، وانعدام الإجراءات، وحدوث تواطؤ بين الأجهزة المسؤولة عن سير العدالة، واستسهال الحكم بدون أدلة دامغة، واستهتار بالكثير من ضمانات العدالة وحسن سير التحقيقات والمحاكمة العادلة.

من صفحة «الحرية للجدعان» (عن فايسبوك)